

الاسم/ عبيد أسامة عبيد شعت.

التكليف النصفى/ مقدمة في السياسات الاقتصادية

اكتب في الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية، في حدود ٢ - ٤ ورقات.

٥٠٠ - ٧٠٠ كلمة.

مقدمة:-

قد تلجأ الحكومات إلى البحث عن موارد لدعم العجز أو تمويل بعض النفقات ومن أهم ما يلجئ إليه الحكومات الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل بعض النفقات وخاصة النفقات الاستثمارية و خاصة في الدول النامية وذلك لمواجهة الظروف الطارئة مثل نفقات الحروب أو لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة العامة.

تعريف القروض الداخلية والخارجية:-

أولاً: القروض الداخلية:-

هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فوق أراضيها، وتستطيع الدولة في هذا النوع من القروض وضع الشروط التي تجدها ملائمة، والمزايا التي تدفع المواطنين للاكتتاب في هذه القروض.

ثانياً: القروض الخارجية:-

هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج البلاد، أو من حكومات أجنبية. وتلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال وعدم كفاية الإيرادات المحلية والمدخرات الوطنية. وقد انتشرت مثل هذه القروض بشكل واسع في البلدان النامية في الآونة الأخيرة لدرجة أن بعضاً منها لم يعد قادراً على سدادها أو سداد فوائدها.

الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية:-

لهذه القروض عدد من الآثار الاقتصادية خصوصاً على صعيد القروض الخارجية حيث تستغل الدولة المقرضة ظروف الدولة المقترضة وتفرض عليها بعض الشروط لمنحها القرض وفي حال قبولها تكون الدولة المقترضة رهينة للدولة المقرضة.

أولاً: بالنسبة للقروض الداخلية:-

القروض الداخلية الحقيقية تعني تحويل بعض الموارد الحقيقية (القوة الشرائية الفعلية ، الدخل) إجباراً أو اختياراً إلى القطاع الحكومي.

أما القروض الداخلية الصورية تعني قيام الدولة بالاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي التي تقوم بخلق مفتعل لقوة شرائية جديدة غير حقيقية يترتب عليها زيادة كمية النقود و هذه القروض لا تختلف في حقيقتها عن قيام الدولة بإصدار نقدي جديد.

يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة للاستثمار لأن الاقتراض يمثل استقطاعا من مدخرات الأفراد و أيضا استقطاعا من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى يؤدي في النهاية إلى إحداث اثر انكماش على الدخل القومي وقد لا يحدث الأثر الانكماشى للدخل القومي إذا كانت هناك مدخرات معطلة فائضة عن حاجة السوق فإن الاقتراض في هذه الحالة سيعمل ايجابيا على الاستفادة منها وتشغيلها و استثمارها في السندات الحكومية، وكذلك في حالة التجاء المكتتبين في السندات العامة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بضمان السندات فيوسع حجم الائتمان المصرفي و زيادة التداول النقدي و بالتالي تشجيع تكوين الدخل.

يجب على الدولة أن تخصص جزءا من إنفاقها العام لمواجهة عبء خدمة واستهلاك الدين العام نظرا لكبر حجم دينها العام، مما يسبب زيادة في الإنفاق العام، ولمواجهة هذه الزيادة في الإنفاق قد تلجأ الدولة إلى زيادة عبء الضرائب (فرض ضرائب جديدة، أو زيادة أسعار الضرائب القائمة) أو إلى عقد قروض عامة جديدة مما يؤدي لزيادة حجم الدين العام، أو تقوم بالإصدار النقدي الجديد، أو قد تواجه هذه الزيادة التي تتجم في إيراد ممتلكات الدولة إذا ما وجهت القروض العامة إلى إنشاء مشروعات جديدة. ويترتب على زيادة الإنفاق العام الذي يخصص لخدمة واستهلاك الدين زيادة القوة الشرائية للأفراد حاملي سندات القروض العامة، ويترتب عليها عدة آثار اقتصادية منها:-

١. إعادة توزيع الدخل القومي: ويتوقف ذلك على كيفية تمويل النفقات العامة التي تخصص لخدمة واستهلاك القروض العامة، فإذا ما تم هذا التمويل من الضرائب فانه غالبا ما يحدث إعادة لتوزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذات الدخل المرتفعة، وعلى حساب الفئات ذات الدخل المنخفضة، وتفسير ذلك أن الفئات الأولى هي غالبا التي تكتتب في سندات القروض العامة وبالتالي تحصل على فوائد

القروض العامة، التي يتم تمويلها من حصيللة الضرائب والتي يساهم فيها الفئات ذات الدخل المنخفضة بنسبة كبيرة، خاصة بالنسبة للضرائب غير المباشرة، والتي يقع عبئها على عاتق الغالبية من ذوى الدخل المحدودة، ويتحقق نفس الأثر السابق، وهو إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الفئات الغنية، في الحالات التي تكتتب فيها البنوك و هيئات التامين في القروض العامة، إذ تقوم هذه الهيئات بدور الوسيط في تجميع مدخرات الطبقات الغنية والمتوسطة وتقوم باستثمارها عن طريق الاكتتاب في سندات القروض العامة.

٢. قد يترتب على خدمة واستهلاك القروض العامة تشجيع للمدخرات الخاصة، وبالتالي الاستثمار الخاص إذا ما كان الميل للاستثمار مرتفعاً، وينخفض هذا الأثر إذا تم تمويل خدمة الدين العام عن طريق الضرائب بينما يتلقى أصحاب الدخل المرتفعة أصحاب السندات العامة مبالغ نقدية في خدمة واستهلاك الدين العام تشجعهم على زيادة مدخراتهم.

٣. وأخيراً يترتب على خدمة واستهلاك الدين العام تنشيط الطلب الفعلي الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤثر على التوازن الاقتصادي، ويبين أهمية هذا الأثر في فترات الانكماش، فتعمل الدولة على التعجيل باستهلاك ديونها العامة رغبة في تنشيط الطلب الفعلي، وبالتالي إعادة التوازن الاقتصادي.

ثانياً: بالنسبة للقروض الخارجية:-

يترتب على القروض الخارجية وضع قوة شرائية تحت يد الدولة المقترضة تستعين بها لتقوية أرصدها من العملات الأجنبية أو لاستخدامها في شراء سلع من الخارج و في الحالتين تؤدي هذه القروض إلى تحسين مركز ميزان مدفوعاتها، وقد تكون القروض الخارجية إما سائلة أو على صورة سلع و خدمات توضع تحت تصرف الدولة المقترضة.

فإذا احتفظت بها الدولة في الصورة الأولى أمكن تخليص السوق النقدي من العوامل الانكماشية فيدفع إلى التوسع النقدي، أما إذا استخدمت حصيلة هذه القروض في شراء سلع و خدمات فإن آثارها تختلف تبعا لنوع السلع المستوردة استهلاكية كانت أو إنتاجية.

ففي حال كانت استهلاكية فإنها تزيد من عرض هذه السلع و بالتالي تكون أداة مقاومة لارتفاع الأسعار في الداخل، و في حال كانت إنتاجية فإنها تمكن من التوسع في الاستثمار و رفع مستوى الدخل و تحقيق التنمية الاقتصادية خصوصا في الدول المتخلفة.

كما ان القروض الخارجية "الأجنبية" عند إصدارها تؤدي إلى زيادة الناتج القومي سواء تم إيداعها في بنك الإصدار (البنك المركزي) الذي يتمكن من خلال هذه الإيداعات من زيادة إصداره من النقد المتداول أو البنوك التجارية لأنها تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري فالقروض الخارجية تؤدي إلى آثار توسعية خاصة في مرحلة الإصدار أو الاقتراض (المرحلة الأولى).

كما ويتعين على الدولة، في سبيل خدمة واستهلاك قروضها العامة والخارجية أن تدبر المبالغ النقدية اللازمة لمواجهة هذه الخدمة وهو أمر قد يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي، ومن ناحية أخرى يتعين على الدولة أن تدبر هذه المبالغ بالعملة الأجنبية وخدمة واستهلاك القروض الخارجية تمثل انتقالا لجزء من الثروة الداخلية إلى العالم الخارجي لذا فهي تمثل عبئا حقيقيا وليس مجرد إعادة لتوزيع الدخل و الثروة كما هو الحال بالنسبة للقروض الداخلية، و يترتب على هذا الانتقال آثار انكماشية على الكميات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي، الدخل القومي) ونظرا إلى أن خدمة واستهلاك القروض الخارجية تتطلب فضلا عن الاقتطاع من الثروة الشرائية الداخلية، تحويل هذه المبالغ إلى عملات أجنبية. وهذا التحويل يتطلب زيادة المقدرة التصديرية

للاقتصاد أو العمل على إنقاص الواردات وهي أمور يصعب بالنسبة لكثير من البلدان خاصة البلدان النامية لذا يترتب عليه عجز ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير سلباً على سعر العملة المحلية.

المراجع:-

أبو مصطفى، محمد، ٢٠٠٩، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة الإسلامية _ غزة _ فلسطين.

البحيصي، خالد، 2001 ، قواعد المالية العامة، الطبعة الأولى، غزة، مكتبة آفاق.

حشيش، عادل، 1995 ، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية.

ناشد، سوسي، 2000 ، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر.